Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

النَّص التُّراثيّ بين التَّصحيف والتَّحريف

Heritage text between Disinfection and distortion

يوسف بن هورة Youcef Benhoura
أستاذ محاضر (ب)
قسم اللّغة العربيّة وآدابها
جامعة زيان عاشور- الجلفة University of Djelfa
الايميل : benhouray@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2019-01-28 تاريخ القبول : 2019-02-15

الملخّص:

إنَّ من منطلقات خدمة العربيَّة الالتفات إلى النَّص التُّراثي باعتباره وعاءً جمع فوعى جزءًا مهمًّا من تراث الإنسانية، فكان ولا يزال –أيْ النَّص التُّراثي- بذرة لكلِّ انطلاقة معرفية، ولمَّا كان كذلك تصدَّى علماء العربية –من المحقِّقين خاصَّة- إلى كلِّ ما من شأنه أن يعلق بهذا النَّص من شوائب فتحسَّسوا ابتداءً مضارب تواجده ثمَّ حاولوا جمعه ثمَّ عمدوا انتهاء إلى تنقيته حتَّى ينأوا به عن كلِّ تأويل سقيم أو تخريج كليم يضرُّ إقامته ومن الشَّوائب تلك "التَّصحيف والتَّحريف"، ومن هنا كانت السَّانحة لاستنطاق الآفة حدًّا وضربًا وعلاجًا.

الكلمات المفتاحية:

النّص، التّراث، التّحقيق، التّصحيف، التّحريف

Abstract :

One of the starting points of the Arabic service is to pay attention to the traditional text as a collection vessel that is an important part of the heritage of humanity. It was, and still is, the historical text that is the seed of every knowledge breakthrough. Arab scientists, especially the interrogators, In this text of impurities, they began to investigate the presence of the speculators and then tried to collect it and then they finished the purification until they settle it for any misinterpretation or the graduation of a klim that harms his residence and the impurities that "misrepresentation and distortion."

Hence, the patient was able to definition the extent of the lesion, kind and treatment.

key words:

Text , Heritage, Investigation, Disinfection, Distortion

قبل الشُّروع في الحديث عن إشكالية المقال الأساسية "التَّصحيف والتحريف في النَّص التُّراثي" عنَّ لي أن تكون نافلة قلمي التحقيق من حيث حدوده وشروطه وأدوات المحقِّق ثمَّ الإجابة عن سؤال آخر أساسي يُطلُّ برأسه كلَّما ذُكر مصطلح التَّحقيق، وهو ما علاقة التَّحقيق بما أُصطلح عليه بالتُّراث؟، ولهذه النَّافلة ما يبرّرها باعتبار ثنائية التَّصحيف والتَّحريف ستُدرس في ظلِّ "التَّصحيف والتَّحريف".

لا ريب أنَّ مادة (حقق) قد شغلت حيّزًا في مختلف معاجم اللُّغة العربيَّة قديمًا وحديثًا، وكلُّها اتَّفقت على المعاني ذاتها فقد جاء –مثلا- في لسان

العرب لابن منظور (ت 711ه): «حقق: حقَّ الأمر يحقُّه حقًّا وأحقَّه: كان منه على يقين، تقول: حققتُ الأمر، وأحققتُه إذا كنت على يقين منه، وتحقَّق عنده الخبر أي: صحَّ»[1].

أمَّا اصطلاحًا فقد عُرِّف التَّحقيق تعريفات عديدة، وأُعطيت له مفاهيم كثيرة –أيْ نعم- تتباين صياغة ولكنَّها تجتمع في خانة اجتهاد المحقِّق في أن يكون النَّص المحقَّق مبنى ومعنى قريبا إلى الدرجة التي رسمها المؤلِّف الأصلي، ومن تلكم المفاهيم يقول محمَّد عبد السَّلام هارون:« فالكتاب المحقَّق هو الذي صحَّ عنوانه واسم مؤلِّفه ونسبة الكتاب إليه وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلِّفه»[2].

ويرى رمضان عبد التواب أنَّ «تحقيق النص معناه قراءته على الوجه الذي أراده مؤلفه أو على وجه يقرُب من أصله الذي كتبه به هذا المؤلِّف»[3].

ويذهب حسين محفوظ إلى أنَّ التَّحقيق هو: «إخراج الكتاب مطابقا لأصل المؤلِّف أو الأصل الصَّحيح الموثوق إذا فُقدت نسخة المصنِّف»[4].

ويقصد بتحقيق النَّص عند مصطفى جواد:«الاجتهاد في جعلها ونشرها مطابقة لحقيقتها كما وضعها صاحبها ومؤلِّفها من حيث الخطّ واللَّفظ والمعنى»[5]، وتحقيق المخطوط أو النَّص هو من الصعوبة بما كان؛ لأنَّ من يختار هذا التخصُّص عليه أن يدرك بأنَّه مُقبل على عملية إحياء وبعث ورقات جفَّ مدادها وطمست بعض كلماتها، ورثَّ حالها فيبدأ من ساعته في محاولة إخراج النَّص وكشف خباياه التي يجود بها، لذلك وجب على المحقِّق أن يُحيط بجملة منها ما هو متعلِّق بالتَّحقيق بشكل عام، ومنها ما هو متعلِّق به –أيْ المحقِّق- باعتباره منجزًا لفعل التَّحقيق نذكر من هذه الشُّروط وبشكل مختصر كفاءة القراءة ولا تحصل هذه الكفاءة إلاَّ بالمِران والدُّربة على قراءة نوع الخطِّ الذي كُتبت به المخطوطة، وهذا يُحيل المحقِّق إلى أن يكون ذا ثقافة واسعة بالخط العربي وأنواعه، وثاني الشروط تشرُّب طريقة كتابة مؤلِّف المخطوطة، ونعني بطريقة الكتابة الأسلوب، ويتأتى هذا بقراءات تترى للنُّسخة، فيجعل المحقق فاتحة قراءته قراءة استكشافية لتتبعها قراءة متفحصة انتهاءً بقراءة مستوعبة، وليس هذا فحسب بل قد يتعدَّى المحقِّق قراءة المخطوطة الواحدة إلى قراءة المؤلَّفات الأخرى للمؤلِّف ذاته فكلَّما نوَّع المحقق هذه القراءات كلَّما اتَّضحت المعالم الأسلوبية لمؤلِّف المخطوطة.

وبعد خطوة معرفة أسلوب المؤلِّف ينتقل المحقِّق إلى وجوب الإلمام بموضوع المخطوطة إلمامًا ينزع به إلى درجة الاطمئنان، اطمئنان يكون فيه ما بين الفكر والتأويل السَّقيم بون شاسع، وحتى يضمن المحقِّق لنفسه تلك الدرجة يحاول البحث عن كتب أخرى لمؤلِّفين آخرين تناولت وتناولوا الموضوع نفسه أو موضوعًا له وشائج قربى.

هذه بعض الشُّروط ذات الصِّلة بالتَّحقيق، أمَّا عن شروط المحقِّق فلا شك أنَّ الكتب التي تعرَّضت لعلم التحقيق حدًّا وتنظيرًا، وحتى تطبيقًا قد أسهمت ومع ذلك يمكن أن نذكر بعضًا منها:

– أن يكون المحقق ذا معرفة واسعة باللغة العربية وعلومها نحو وصرفًا وبلاغة...

– اكتسابه ثقافة شرعية في علوم القرآن، والتفسير والحديث.

– اطِّلاعه على حقول المعرفة الإنسانية من تاريخ وفلسفة وعلم نفس وعلم اجتماع...

– اتقانه للغة أجنبية أو أكثر حتى يتواصل مع ما أنتجه مفكروا الغرب ومحقّقوه في مجال تحقيق المخطوطات.

– معرفته الواسعة بمختلف المكتبات والفهارس العالمية التي تُعنى بالتُّراث سواء أكان مخطوطًا أم محقَّقًا أم مطبوعاً.

– اطِّلاعه الدَّائم والمستمر على آخر مستجدات علم التَّحقيق.

بعد هذا البسط للتحقيق تعريفا لغويا واصطلاحيا ثم استعراض لبعض شروط التَّحقيق والمحقق نأتي للحديث عن علاقة التَّحقيق بالتُّراث.

لم تكن لفظة "تراث" مادة لمعاجم العربية فحسب بل كانت كذلك محلَّ استفهام وتأويل مفسِّري القرآن الكريم لقوله تعالى: [ۈ ۋ ۇ ۆ ۆ][6].

فها هو القرطبيُّ (ت 671ه) في كتابه الجامع لأحكام القرآن يُفسِّرها بقوله:«التراث أيْ: ميراث اليتامى»[7]، ثمَّ نجد أبا حيَّان الأندلسي (ت 745ه) في تفسيره

يؤصِّل للكلمة بقوله:«والتراث تاؤه بدل من واو كالتَّكلة والتُّخمة من توكلت ووخمت»[8].

أمَّا فيما يخصُّ الاشتقاق اللُّغوي فأصل الكلمة «الوِرث والتُّراث والميراث: ما ورِث، وورِث الوارث: صفة من صفات الله تعالى الذي يرث الخلائق ويرث الأرض ومن عليها»[9] « وَرِثَ أباه – بكسر الرَّاء- يرِثه كيعده، ورثا ووراثة وإرثا ورثة، وأورثه أبوه وورَّثه: جعله من ورثته، والوارِث: الباقي بعد فناء الخلق»[10].

وتجدر الإشارة في هذا المقام أنَّ ما يهمُّنا ليس الاشتقاق اللُّغوي وتتبع التطوُّر الصَّرفي للَّفظة، وإلى ما طرأ عليها من إعلال وإبدال، وإنَّما نريد أن نفهم مصطلح "تراث" في سياق تحقيق المخطوطات أو تحقيق النصوص، فالتُّراث هنا يطلق على جميع المعارف –في شتَّى العلوم- المكتوبة التي خلَّفها علماء السَّلف في كلِّ أمَّة والتي تختزنها المكتبات العامة والخزائن الخاصَّة على حدٍّ سواء، وبالتَّالي نحن أمام جزء مهمٍّ من الحضارة إن لم نقل أمام حضارة برمَّتها إذا ما سلّمنا جدلاً أنَّ التطوّر الحاصل اليوم كان منطلقه أرضية صلبة هي النَّظريات والمعارف التي حازها علماء السَّلف على مدى حقبات التَّاريخ، ومن هنا سيلعب علم التحقيق دوره في نقل هذه العلوم التي خطَّها أصحابها بأيمانهم أو بأيمان تلامذتهم.

فالعلاقة بين التَّحقيق والتُّراث تأتي من هذا التُّراث الذي أصبح رسما دارسًا وأضحى نسيًا منسيًّا حتَّى أبرم الله له أمرًا رشدًا، فقيَّض له من يأخذ بيده وينفض عنه النَّقع الذي تسربل به أمدًا سحيقا، ونعني هنا ثلَّة من رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من أمدَّ الله في عمره لينال هذا البُنو فيصل السَّابق باللاَّحق هذه الثلَّة التي نظرت إلى المستقبل المشرق فلم تره إلاَّ امتدادا حقيقيا لماضٍ مشرق أيضًا فتصدَّى

هؤلاء إلى عملية تحقيق التراث بغية ايصاله إلى أجيال الأمّة الحاضرة حتى تكون انطلاقتهم نحو بناء معرفي راسخ.

وحتَّى يؤدِّي هؤلاء المحقِّقون رسالتهم في عملية تحقيق التُّراث المخطوط ونقله إلى الحاضر، علينا أن نقرّ بشيء مهمّ وهو أنَّ عملية تحقيق التُّراث المخطوط ونقله إلى حاضرنا ليس عملية سهلة، فهذا اعتقاد خاطئ، إذ تحقيق التُّراث تحفُّه عقبات كؤود ومصاعب جمَّة، منها ما تعلَّق بالنَّص المخطوط في حدِّ ذاته ونخصُّ بالذِّكر التَّصحيف والتَّحريف اللَّذين يعتريان النَّص، فماذا نعني بالتَّصحيف؟ وما هو مفهوم التَّحريف؟ وما خطورة تفشِّيها في النَّص التُّراثي؟ وما هي السُّبل الكفيلة لإزالة هذه الخطورة؟ أو على الأقل تذليلها؟.

جاء في القاموس المحيط أنَّ التَّصحيف هو «الخطأ في الصَّحيفة»[11] والتَّحريف هو «التَّغيير»[12]، وأورد الشَّريف الجرجاني تعريفا للتَّصحيف فقال:«أن يُقرأ الشَّيء على خلاف ما أراد كاتبه أو على ما اصطلحوا عليه»[13]، أمَّا التَّحريف فيعني عنده «تغيير اللَّفظ دون المعنى»[14]، ونذكر ونحن في سياق التَّعريف بالمصطلحين ما نصَّ عليه أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت 382ه) في تحديد معنى التَّصحيف

وهذا أثناء شرحه لمقوله: «لا تأخذوا القرآن من مصحفيّ ولا العلم من صحفي»[15] «فأمَّا معنى قولهم الصَّحفيّ والتَّصحيف، فقد قال الخليل: "إنَّ الصَّحفيّ الذي يروي الخطأ على قراءة الصُّحف بأشباه الحروف"، وقال غيره: "أصل هذا أنَّ قومًا كانوا أخذوا العلم عن الصُّحف من غير أن يلقوا فيه العلماء"، فكان يقع فيما يروونه التَّغيير،فيقال عنده: قد صحَّفوا أيْ: ردَّدوه عن الصُّحف وهو مُصَحِّفون والمصدر: التَّصحيف»[16]، فالتَّصحيف عنده إذًا هو ذلك التَّغيير الذي يعتري الكلمات من حيث النّقط «ومن التَّصحيفات أيضًا في كتاب العين في باب الدَّال والباء التي تحت كلّ واحدٍ منها نقطة قال: يقال شيء "ربيد" –تحت الباء نقطة- أيْ: منضود بعضه على بعض، وإنَّما هو "رثيد" –بالثَّاء فوقها ثلاث نقط-، يقال: رئد المتاع بعضه على بعض»[17]، ويواصل العسكري (ت 382ه) سوق أمثلة كثيرة في تبيان هذا المفهوم كقوله: «كيس "زبير" أيْ: مكتنز مملوء... وإنَّما هو "ربيز"»[18].

وبالمقابل فالتَّحريف عنده هو ما خرج عن التَّغيير السَّابق وبنفس الطَّريقة يبدأ في عملية الاستدلال بعرض الشَّواهد التُّراثيَّة التي وقع فيها تحريف فمثلا:

قال أبو عمرو بن أحمر:

فلا تَصِلِي بمطروقٍ إذا ما سرى بالقوم أصبح مُستكينا

هذا الشَّاهد أنشده أبو عمرو بن العلاء على الفرزدق، فقال الفرزدق مصوّبًا: «إذا كان ممَّن "يسري بالحيّ" فليس بمطروق، وإنَّما هو إذا ما تسرى في الحيّ»[19]، ليتدخَّل العسكري بعد هذه الرِّواية ويقرّ بأنَّ هذا من التَّحريف لا من التَّصحيف، ومن العلماء القدامى الذين التفتوا –أيضًا- إلى خطورة موضوع التَّصحيف والتَّحريف على التراث العربي والإسلامي، وشدّد على أهميَّة معرفته لتخريج المتن صحيحًا ولضبط الاسم العَلم وحتَّى السَّند، ابن حجر العسقلاني (ت 852ه) الذي

أفرد مساحة في كتابه "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" فبدا معرّفا لكلٍّ من التَّصحيف والتَّحريف ثمَّ ذاكرًا من سبقه في الحديث عن الظَّاهرة ثمَّ مستشهدًا ببعض متون الحديث؛ تعزيزا لما ذهب إليه من رأي وحتَّى ينأى بكلامه عن استغلاق المعنى، يقول معرّفًا:« إن كان بالنِّسبة إلى النّقط فالمُصَحَّف وإنْ كان بالنِّسبة إلى الشَّكل فالمُحرَّف»[20].

والشَّيء المُلفت للنَّظر أنَّ ثمَّة علماء تعرَّضوا في أسفارهم إلى قضيَّة التَّصحيف والتَّحريف دون أن يضعوا حدًّا فاصلاً بينهما، بل أكثر من هذا حبسوا أنفسهم في مصطلح واحد ألا وهو التَّصحيف، وكأنَّ قد استقرّ في أذهانهم أنَّ التَّصحيف تحريفٌ، والتَّحريفَ تصحيفٌ، من هؤلاء جلال الدِّين السيوطي (ت 911ه) إذ يفاجئنا في كتابه "المزهر في علوم اللغة وأنواعها" بالدَّرس الثَّالث والأربعين الذي وسمه بـ "معرفة التَّصحيف والتَّحريف" والذي شغل إحدى وأربعين صفحة استهله بذكر من ألَّف في هذا الموضوع مستعيرا بعد ذلك تعريف المعرّي للتَّصحيف «قال المعرّي: "أصل التَّصحيف أن يأخذ الرَّجل اللَّفظ من قراءته في صحيفة ولم يكن سمعه من الرِّجال فيغيّره عن الصَّواب"»[21]، ثمَّ استفاض بعرض شواهد –شابها التَّصحيف من أفواه قارئيها- من القرآن الكريم والحديث النَّبويّ وكلام العرب شعره ونثره، وكان مصطلحه الموظَّف بين هذه جميعًا هو «ومن التَّصحيف»، أو «هذا تصحيف» أو «صحَّف» أو «تصحيف» أو «تُصَحِّف» أو «صَحَّفْتَ» أو «صَحَّفَهُ» أو«يُصحِّف» أو «هو تصحيف».

وعلى محقِّق النَّص التُّراثي أن يكون مُتسلِّحًا بضروب التَّصحيف والتَّحريف حتى لا يقع في الغلط فيُحيل الصَّواب خطأ ظانًّا أنَّه أقام النَّص وأخرجه إخرجًا سليمًا، ومن أنواع التَّصحيف والتَّحريف نسرد بعضًا ممَّا أقرَّه العلماء الأقدمون مِمَّن كانت لهم دراية واسعة بالحرف العربي وبدلالات الكلام ومجالاته.

- **تصحيف وتحريف السَّمع**: وهو نوع يتمخَّض عن استقبال جهاز السَّمع للكلمة بشكل خاطئ، حيث تتلقّف الأذن غير ما يقصده المتكلِّم، ومثال هذا «ما رُوي عن عليّ بن الحسن الأحمر، أنَّه قال يومًا أمام الكسائي: حمراءة وبيضاءة، فقال له الكسائي: ما سمعت هذا ! ... فقال الأحمر: بلى والله، سمعت أعرابيا ينشد:

كأن في ريقته لمَّا ابْتَسمْ بلقاءَةً في الخيل عن طفل مُتِمّ

فقال الكسائي: ويحك ! إنَّما هو:

بلقاء تنفي الخيل عن طفلٍ مُتِمّ»[22]

ومثاله أيضًا ما جاء في إحدى طبعات معجم الصِّحاح وتاج اللّغة العربية للجوهري (ت 394ه) «في مادة (سلت) قال: وسلتُّه مائة سوط أيْ: جلدته، مثل حلدته وصوابها: حلته»[23].

- **تصحيف حاصل من عدم تبيُّن القراءة السَّليمة للكلمة**: وأطلق عليه ابن الصلاح (ت 643ه) في مقدّمته تصحيف المتن، ومثاله الحديث الذي رواه ابن لهيعة «"أنَّ رسول الله -ﷺ- احتجم

في المسجد" وإنَّما هو بالرَّاء "احتجر في المسجد بخُصٍّ أو حصير حُجرَةً يصلّي فيها"»[24].

وقد ساق ابن الصلاح في هذا الضَّرب أمثلة كثيرة منها: ستًّا صُحِّفت شيئًا –بالشِّين المُعجمة-، مصيرهم صُحِّفت مصر، الدَّجاجة صُحِّفت الزُّجاجة... إلخ.

- **تصحيف اجتمع فيه تصحيف الخط وتصحيف السَّمع**: وقد ذكر محمّد عبد السَّلام هارون ودلَّلَ عليه بمثال من كتاب "الإصابة في تمييز الصَّحابة" لابن حجر العسقلاني (ت 852ه) عندما تعرَّض الأخير إلى ترجمة "فرات بن ثعلبة البهراني" «قال ابن حجر "النَّجرانيّ وقع في النُّسخ المعتمدة من كتاب ابن مندة –بنون وجيم-، والصَّواب –بموحدة ثمَّ مُهملة- يعني البحرانيّ، فوقع فيه تصحيفان:خطيّ وسمعيّ، أمَّا الخطيُّ فهذا وأمَّا السَّمعيُّ فإنَّه بالهاء لا بالحاء»[25].
- **تصحيف اجتمع فيه اللّفظ والمعنى:** ومثاله أنَّ أحد الأعراب زعم«أنَّ النَّبيَّ-ﷺ- صلَّى إلى شاة»[26]، إذ صحَّف لفظة "عنْزة" في الحديث المرويّ« أنَّ النَّبيَّ-ﷺ- صلَّى إلى عنزة»[27] ولمَّا كان الأعرابي من قبيلة عنزة توهَّمَ أنَّه -ﷺ- صلَّى إلى قبيلتهم فوقع الخطأ من زاويتين، زاوية اللّفظ وهي عَنْزَة –بسكون النُّون- والصَّواب فيها "عَنَزَة" –بفتح النُّون- ومعناها الحَرْبَة، وزاوية المعنى هي استبدال عنزة بالشَّاة.
- **تصحيف آخر وسمه الرَّعيل الأوَّل من العلماء بالخطأ في الفهم:** وشاهِدُنا هو التَّصحيف الذي آخذ فيه محقِّقوا التُّراث الأوائل أبا عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255ه)، وهي كما نرى مؤاخذة علماء لعالم تشرَّب التراث قراءة وتحقيقًا، كيف لا وهو الذي دعا إلى ضرورة تنقية النَّص التراثي مِمَّا علق به من شوائب، وفي هذه المناسبة يقول أحمد بن حنبل: «ومن يعرى من الخطأ والتَّصحيف»[28].

فتصحيف الجاحظ حواه كتاب البيان والتَّبيين «قال محمَّد بن سلام: قال يونس بن حبيب: "ما جاءنا عن أحدٍ من روائع الكلام ما جاءنا عن رسول الله -ﷺ-"»[29]، فكلمة "رسول" هي محلُّ التَّصحيف، وصوابها "البتِّي"، وهو عثمان البتِّي «فلمَّا لم يذكر عثمان التبس البتِّي فصحَّفه الجاحظ بالنَّبيّ ثمَّ جعل مكان النَّبيّ رسول، وكان البتِّي من الفصحاء»[30].

ومن التَّصحيف والتَّحريف ما يطال أسماء الأعلام المُستشهد بهم على مدار الكتاب المخطوط، فأحيانًا يكون اسم العَلم هذا أو ذاك عُرضة للتَّغيير بفعل أقلام بعض النسَّاخ إمَّا جهلاً أو سهوًا أو حتَّى فرط ثقة ظنًّا منه أنَّه يمثل الحقيقة ويمتلك الصَّواب،إذًا فمسألة ضبط الأسماء مسألة في غاية الأهمية حتَّى يُحافظ المحقّق على الأمانة العلميّة، ويُخرج النَّص إخراجًا يقترب من أصله، وها هو ابن الصّلاح (ت 643ه) يتحدّث عن ضرورة النّقط «وكثيرا ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه، وذلك وخيم العاقبة، فإنَّ الإنسان معرَّض للنسيان، وأوَّل ناسٍ أوَّل النَّاس، وإعجام المكتوب يُمنع من استعجامه وشكله يُمنع من إشكاله ثمَّ لا ينبغي أن يُتغنَّى بتقييد الواضح الذي لا يكاد يلتبس، وقد أحسن من قال: إنَّما يُشْكَل ما يُشْكِل»[31]، وليس ابن الصلاح وحده من تحدّث عن ضرورة النّقط والضَّبط بالشَّكل فيما تعلَّق بالأسماء بل سبقه إلى ذلك علماء لا يقلُّون حِرصًا وتشدُّدًا؛ لأنَّ لا همَّ لهم

إلاَّ محبَّة العلم، ومن هؤلاء القاضي عياض (ت 544ه) الذي جرَّه حرصه على أن يتَّخذ من ضبط الاسم أولوية «أولى الأشياء بالضَّبط أسماء النَّاس؛ لأنَّه لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدلُّ عليه، ولا بعده شيء يدلُّ عليه»[32]، وكان حمَّاد بن سلمة يلحُّ على مسألة الضّبط والتَّقييد «ويحكم!! غيّروا يعني قيِّدوا واضبطوا»[33].

وحتَّى النَّووي (ت 676ه) وقف مُتصدِّيًا لخطورة التَّصحيف والتَّحريف اللَّذَيْن لم يقتصرا على محادثات النَّاس ومخاطباتهم -على حدِّ وصفه- فحسب، بلْ طال باعهما وسمق إلى القرآن الكريم ومتون الحديث، ولا سبيل إلى السَّلامة منهما إلاَّ تلقي العلم مِمَّن شُهد لهم بالتَّحقيق والتَّدقيق.

ولمَّا تحسَّس علماء العربية تفشِّي الظاهرة بادر بعضهم إلى تأليف كتب وسارع البعض الآخر إلى تخصيص صفحات في مؤلَّفاتهم فَبُسطت المفاهيم وشُرِّحت هذه الآفة بشواهد نصيَّة لِيأمن من يتصدَّى للتَّأليف من العثرة والزَّلل فلم تترك –بحق- هذه المؤلَّفات مجالاً لادِّعاء المُدَّعين، ولا لتبرير المُتقوِّلين، ومن بينها أذكر ما استطعت سبره، وإلاَّ فما أُلِّف في هذا السِّياق ما لا يُحصى عدُّه.

1. تصحيف العلماء، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276ه).
2. ما صحَّف فيه الكوفيون، أبو بكر محمّد بن يحي الصّولي (ت 335ه).
3. التَّنبيه على حدوث التَّصحيف، حمزة بن حسن الأصفهاني (ت350ه).
4. التَّنبيه على أغاليط الرُّواة، أبو القاسم علي بن حمزة البصري (ت 375ه).
5. شرح ما يقع فيه التَّصحيف والتَّحريف، أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت382ه).
6. تصحيف المحدِّثين، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت 385ه).
7. التَّصحيف والتَّحريف، أبو الفتح عثمان بن عيسى بن منصور التَّاج البَلَطي (ت 599ه)
8. منتزه القلوب في التَّصحيف، علي بن الحسن بن عنتر (ت 601 ه).
9. تصحيح التَّصحيف وتحرير التَّحريف في اللُّغة، أبو الصَّفاء صلاح الدِّين خليل بن أيبك الصفدي (ت 764ه).
10. التَّطريف في التَّصحيف، جلال الدّين عبد الرَّحمن السيوطي (ت 911ه).

ولم يشأ أولئك العلماء حبس أفكارهم في صياغة الحدود ولا في رصف الأمثلة فحسب، بل راحوا يبحثون عن الحلول حتَّى تمَّحي هذه الآفة من الفهم والخطِّ أو على الأقل محاولة التَّذليل من انتشارها، فأمروا أقلامهم بأن يصلوا تلك الأدواء بدوائها فألَّفوا كتبًا في ضبط أسماء الأعلام وأخرى في ضبط الأنساب والكُنى، وثالثة في ضبط أسماء القبائل وهكذا، ومن تلكم المؤلَّفات نستشهد بكتب المُؤتلف والمختلف التَّالية:

1. المؤتلف والمختلف في أسماء الشّعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت 370ه).
2. المؤتلف والمختلف، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت 385ه).

3. المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم، أبو محمّد عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت 409هـ).
4. الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكُنى والأنساب، أبو نصر علي بن الوزير ابن ماكولا (ت 475هـ) أو (ت 486هـ) أو (ت 487هـ).
5. المؤتلف والمختلف المعروف بالأنساب المتَّفقة في الخطّ المتماثلة في النَّقط والضَّبط، أبو الفضل محمّد بن طاهر ابن القيسراني المقدسي (ت 507هـ).
6. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف جمال الدّين المزى (ت 742هـ).

وختامًا علينا أن نكون منصفين مع النَّص التُّراثي، فنحن حينما قمنا بتشريح آفة التَّصحيف والتَّحريف وما جرَّته من علل على مستوى الخطِّ والضَّبط والفهم لم نكن قاصدين النَّص التُّراثي بالمطلق، وإلاَّ كيف نُفسِّر تقريظ أبي نواس لأستاذه حمَّاد الرّاوية بأنَّه كان أبعد ما يكون عن الخطأ والوهم إذ يقول[34]:

لا يَهمُ الحاءَ في القراءةِ بالخا ءِ ولا
لامهَا مع الألف

ولا مُضلاً سُبُـل الكلام ولا يكون
إسنادُه عن الصُّحف

ولا متتبّعين عثرات وهفوات من سبقنا؛ لأنَّ الخطأ وارد عند كلِّ عالم ومتعلِّم في كلِّ زمان ومكان، قال أحمد بن حنبل (ت 241هـ): « ومن يعرى من الخطأ والتَّصحيف»[35].

وإنَّما كانت الغاية في المُبتدى والمُنتهى خدمة العربية وتراثها.

الهوامش:

(1) لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور، ضبط نصَّه وعلَّق على حواشيه: خالد رشيد القاضي، دار صبح وإيديسوفت، بيروت، ط1، 1427هـ/2006، 241/3-243.

(2) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ/1998م، ص: 42.

(3) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1422هـ/ 2002م، ص:5.

(4) مقال: أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص، المورد، مجلة تراثية فصلية، وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، مجلد 6، العدد1، 1397هـ/1977م، ص:119.

(5) تحقيق المخطوطات، يوسف المرعشلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط2، 1431هـ/2010م، ص: 57، 58.

(6) سورة الفجر، الآية: 19.

(7) الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمَّنه من السنَّة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط1، 1427هـ/2006م، 278/22.

(8) تفسير البحر المحيط، أبو حيَّان محمّد بن يوسف، تحقيق وتعليق: عادل أحمد بن عبد الموجود وعلي محمّد معوض، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1، 1413هـ/1993م، 466/8.

(9) لسان العرب، 257/15.

(10) القاموس المحيط، مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مجدي فتحي السيّد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، دط، دت، 216/1.

(11) القاموس المحيط، 182/3.

(12) المصدر نفسه، 145/3.

(13) معجم التعريفات، علي بن محمّد السيّد الشَّريف الجرجاني، تحقيق: محمَّد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط، دت، ص:53.

(14) المصدر نفسه، ص: 48.

(15) شرح ما يقع فيه التَّصحيف والتَّحريف، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، تحقيق: عبد العزيز أحمد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1383ه/1963م، ص: 13.

(16) شرح ما يقع فيه التَّصحيف والتَّحريف ، ص: 13.

(17) المصدر نفسه، ص: 65، 66.

(18) المصدر نفسه، ص: 67.

(19) المصدر نفسه، ص: 77.

(20) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1427ه/2006م، ص: 290.

(21) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرّحمن جلال الدِّين السيوطي، شرح وضبط: محمّد أحمد جاد المولى بك وعلي محمّد البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 1406ه/1986، 353/2.

(22) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، ص: 128، 129.

(23) تحقيق النصوص ونشرها، ص: 68.

(24) علوم الحديث، أبو عمرو عثمان بن عبد الرّحمن الشهرزوري، تحقيق وشرح: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت ودار الفكر، دمشق، دط، 1406ه/1986م، ص: 280.

(25) تحقيق النصوص ونشرها، ص: 68.

(26) نخبة الفكر، ص: 291.

(27) صحيح البخاري، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري، اعتنى بها وضبط نصَّها: أحمد جاد، دار الغد الجديد، القاهرة، ط1، 1434ه/2013م، ص: 105، كتاب: الصَّلاة، باب: الصَّلاة إلى العنزة، حديث (499).

(28) المزهر، 2/ 353.

(29) البيان والتَّبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السَّلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، دط، دت، 18/2.

(30) تحقيق النصوص ونشرها، ص: 69.

(31) علوم الحديث، ص: 183.

(32) الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع، القاضي عياض بن موسى اليحصبيّ، تحقيق: السيّد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط1، 1389ه/ 1970م، ص: 154.

(33) الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع ، ص: 155.

(34) لم أعثر على البيتين في ديوان أبي نواس برواية الصَّوليّ، تحقيق: بهجت عبد الغفور الحديثي، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط1، 1431ه/2010م، وقد استشهد بهما محمّد عبد السَّلام هارون في كتابه تحقيق النصوص ونشرها، ص:71.

(35) المزهر، 353/2.

ثبت المصادر والمراجع:

— القرآن الكريم.

أ- الكتب:

1. الإلماع إلى معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع، القاضي عياض بن موسى اليحصبيّ، تحقيق: السيّد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط1، 1389ه/ 1970م.
2. البيان والتَّبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السَّلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، دط، دت.
3. تحقيق المخطوطات، يوسف المرعشلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط2، 1431ه /2010م.
4. تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط7، 1418ه/1998م.
5. تفسير البحر المحيط، أبو حيَّان محمّد بن يوسف، تحقيق وتعليق:عادل أحمد بن عبد الموجود وعلي محمّد معوض، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1، 1413ه/1993م.
6. الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمَّنه من السنَّة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمّد ابن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط1، 1427ه/2006م.
7. ديوان أبي نواس برواية الصَّوليّ، تحقيق: بهجت عبد الغفور الحديثي، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط1، 1431ه/2010م.
8. شرح ما يقع فيه التَّصحيف والتَّحريف، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، تحقيق: عبد العزيز أحمد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1383ه/1963م.
9. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري، اعتنى بها وضبط نصَّها: أحمد جاد، دار الغد الجديد، القاهرة، ط1، 1434ه/2013م.
10. علوم الحديث، أبو عمرو عثمان بن عبد الرّحمن الشهرزوري، تحقيق وشرح: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت ودار الفكر، دمشق، دط، 1406ه/1986م.

11. القاموس المحيط، مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مجدي فتحي السيّد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، دط، دت.
12. لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور، ضبط نصَّه وعلَّق على حواشيه: خالد رشيد القاضي، دار صبح وإيديسوفت، بيروت، ط1، 1427ه/2006.
13. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرّحمن جلال الدِّين السيوطي، شرح وضبط: محمّد أحمد جاد المولى بك وعلي محمّد البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 1406ه/1986
14. معجم التعريفات، علي بن محمّد السيِّد الشَّريف الجرجاني، تحقيق: محمَّد صدِّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط، دت.
15. مناهج تحقيق التُّراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التَّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1422ه/2002م.
16. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1427ه/2006م.

ب- المجلاَّت:

- المورد، مجلة تراثية فصلية، وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، مجلد 6، العدد1، 1397ه/1977م.